الحدث

حاول الرئيسان الأميركي جو بايدن والروسي فلاديمير بوتين، خلال قمتهما في جنيف أمس الأربعاء، تحديد مجالات التعاون والمصالح المشتركة، إلا أن الملفات المتفجرة بين البلدين كثيرة، وهو ما أبعد الرئيسين عن عقد مؤتمر صحافي مشترك في ختام القمة

بايدن وبوتين عقب وصولهما لبدء القمة في جنيف أمس (Getty)

قمة بوتين وبايدن

محاولة لتحديد مجالات التعاون والمصالح المشتركة

على الرغم من الاجتماع المطول بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والأميركي جو بايدن، الذي استمر نحو ساعتين، فإن كل المؤشرات تظهر أنه لن يخرج عن القمة التي عقدت في فيلا لا غرانج في جنيف، أمس الأربعاء، شيء ملموس، يخفف من حدة التوتر بين البلدين، المختلفين في ملفات كثيرة، مثل الأمن السيبراني، والتعاون الاقتصادي، وعسكرة القطب الشمالي، والقضايا الدولية مثل سورية، وليبيا، وأفغانستان، وأوكرانيا، وبيلاروسيا. وحاول بوتين الترويج في مؤتمر صحافي إلى نجاح القمة، معتبراً أن النقاش مع بوتين كان بناءً، على الرغم من إشارته إلى وجود اختلافات مع واشنطن بشأن عدد من المسائل. وعقد بايدن بعده مؤتمراً صحافياً. وقال المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس، إن الجولة الأولى من المحادثات على نطاق ضيق، في القمة الأولى، بين بوتين وبايدن، والتي شارك فيها وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف ونظيره الأميركي أنتوني بلينكن، انتهت بعد نحو ساعتين، بدلاً من 75 دقيقة كما كان مقرراً أصلاً، فيما أشار مسؤول في البيت الأبيض لشبكة «سي إن إن» إلى أنها استمرت 93 دقيقة. وأشار مسؤول في البيت الأبيض إلى أن الاجتماعين، المصغر والموسع، انتهيا بعد نحو 4 ساعات من عقدهما، مشيراً إلى أن القمة المصغرة دامت 93 دقيقة، وهناك 45 دقيقة استراحة، و65 دقيقة للقمة الموسعة. وتم إلغاء لقاء ثالث بين الطرفين.

وبعد استراحة، عاد الرئيسان لعقد لقاء على نطاق موسع بحضور أعضاء الوفدين المرافقين لهما. وضم الوفد المرافق لبوتين في المباحثات لافروف ونائبه سيرغي ريابكوف، ورئيس الأركان العامة فاليري غيراسيموف، ومساعد الرئيس يوري أوشاكوف، ونائب رئيس إدارة الرئيس الروسي دميتري كوزاك، والمتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، ومبعوث الرئيس الروسي الخاص إلى سورية الكسندر لافرينتييف، بالإضافة إلى سفير موسكو لدى واشنطن أناتولي أنطونوف. في المقابل، ضم الوفد الموسع المرافق لبايدن كلاً من بلينكن، ونائبة وزير الخارجية للشؤون السياسية فيكتوريا نولاند، ومستشار الأمن القومي جيك سوليفان، والمسؤول المعني بشأن روسيا وآسيا الوسطى في مجلس الأمن القومي إريك غرين، وسفير واشنطن لدى موسكو جون سوليفان.

ووصل الرئيسان بفارق دقائق وكان في استقبالهما الرئيس السويسري غي بارملان الذي تمنى لهما التوفيق. وعلى غير عادته، ذكرت وكالات أنباء روسية أن بوتين وصل إلى الفيلا قبل بايدن بنحو 12 دقيقة. وكان بوتين قد وصل إلى القمة في هلسنكي مع الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في عام 2018، متأخراً بنحو 45 دقيقة. ووصل متأخراً إلى لقاء مع وزير الخارجية الأميركي الأسبق جون كيري في موسكو في عام 2013 بنحو 3 ساعات، كما تأخر في عام 2014 عن لقاء مع المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بنحو 4 ساعات.

ومع وصولهما استدار الرئيس الأميركي صوب نظيره الروسي أولاً ومد له يده، حيث صافحه بوتين لبرهة ثم دخلا إلى قاعة القمة. وعقد الاجتماع في غرفة مليئة بالكتب، في بداية غريبة بعض الشيء لاجتماعهما، حيث بدا آن بوتين وبايدن وكأنهما يتحاشيان النظر إلى بعضهما البعض خلال التقاط الصور أمام مجموعة من المراسلين. وقال بوتين، وهو يجلس إلى جانب بايدن، «السيد الرئيس، أود أن أشكرك على مبادرتك لعقد لقاء اليوم (أمس)»، وأضاف «تراكمت في العلاقات الروسية الأميركية العديد من القضايا التي تتطلب مناقشة على أعلى مستوى. وآمل أن يكون اجتماعنا مثمراً». وأشار بايدن، من جهته، إلى أنهما سيعملان على تحديد مجالات التعاون والمصالح المشتركة. وقال «من الأفضل دائماً اللقاء وجهاً لوجه». ورغم المصافحة، فإن القمة تأتي في توقيت شهد تدهور العلاقات الدبلوماسية بين البلدين إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق. وقال ستيفن بافر، من مركز بروكينغز للأبحاث: «قمة جنيف لا تهدف إلى إحداث انطلاقة جديدة أو اختراق هائل. الأمر يتعلق فقط بمحاولة إدارة علاقة صعبة بشكل أفضل، وستبقى كذلك لفترة». والنقطة الوحيدة التي يتفق عليها البيت الأبيض والكرملين هي أن العلاقات بين البلدين في أدنى مستوياتها، وغير ذلك، فالقضايا الخلافية كثيرة، خصوصاً بشأن أوكرانيا وبيلاروسيا. وواحدة من أكثر القضايا حساسية هي الهجمات الإلكترونية، التي نسب الكثير منها إلى موسكو أو إلى مجموعات من القراصنة المتمركزين في روسيا. وتنفي موسكو ذلك، وتتهم بدورها واشنطن بالتدخل في شؤونها عبر دعم المعارضة أو تمويل منظمات ووسائل إعلام تنتقد الكرملين.

وكانت كل التصريحات الروسية والأميركية قد خففت من توقعات القمة، واحتمالات حدوث اختراق فيها. وقال مستشار بوتين للسياسات الخارجية يوري أوشاكوف: «لست واثقاً من إمكانية التوصل إلى أي اتفاق». وقال مسؤول أميركي بارز، للصحافيين على متن طائرة الرئيس أثناء سفر بايدن إلى جنيف، «لا نتوقع أن يسفر هذا الاجتماع عن نتائج كبيرة». وأعلن أن الولايات المتحدة تطمح إلى مجموعة من «المهام»، وهو تعبير تستخدمه واشنطن للإشارة إلى تكليف مساعدين بالعمل على قضايا معينة، «في المجالات التي يمكن لتعاون بشأنها أن يعزز مصالحنا القومية ويجعل العالم مكاناً أكثر أمناً». وأشار إلى أن بايدن سيحدد مجالات المصالح القومية الحيوية، حيث يمكن لسوء السلوك الروسي أن يستوجب رداً.

وقال الدبلوماسي الروسي السابق فلاديمير فرولوف، لوكالة «رويترز»، إن بوتين يريد روابط قائمة على الاحترام وأن يعامل مثلما كان يعامل أعضاء المكتب السياسي السوفييتي، «باعتراف رمزي بالتكافؤ الروسي على المستوى الجيوسياسي مع الولايات المتحدة». وأضاف «في المقابل ستكون (موسكو) مستعدة للحد من بعض الأفعال الجنونية»، مشيراً إلى أنه يقصد بذلك «وقف عمليات التسميم والعنف الجسدي والاعتقالات، والخطف، للمواطنين الأميركيين والروس».

وكان بايدن قد وعد بأن يحدد لبوتين ما هي «الخطوط الحمراء» بالنسبة إليه. وقال، في ختام قمة حلف شمال الأطلسي في بروكسل الإثنين الماضي، «نحن لا نسعى إلى نزاع مع روسيا، لكننا سنرد إذا واصلت روسيا أنشطتها». وتبادل الزعيمان على مدى أربعة أشهر التصريحات العدائية، حيث واجه بايدن نظيره الروسي مرارًا بشأن الهجمات الإلكترونية ضد المصالح الأميركية، متهماً قراصنة روساً بالوقوف خلفها، وتجاهل الديمقراطية بسجن زعيم المعارضة أليكسي نافالني والتدخل في الانتخابات الأميركية.

(العربي الجديد، فرانس برس، رويترز، أسوشييتد برس)

انتهت القمة المصغرة بين بوتين وبايدن بعد نحو ساعتين

مسؤول أميركي: لا نتوقع أن يسفر الاجتماع عن نتائج كبيرة

تقسيم الأوروبيين

حذّر المعلّق الأعلى للسياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، أمس الأربعاء، من أن علاقات الاتحاد الأوروبي المتوترة مع روسيا يرجح أن تزداد سوءاً، وأنه يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد، وعددها 27 دولة، ضمان عدم نجاح موسكو في خلق انقسام بينها.

متابعة

إيران: رئيسي يقترب من الرئاسة أكثر

تتوالى الانسحابات من السباق الانتخابي الإيراني، ما يعزز فرص رئيس السلطة القضائية المحافظ، إبراهيم رئيسي

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أعلن مرشحان للرئاسة الإيرانية، أمس الأربعاء، أحدهما من التيار المحافظ، انسحابهما من السباق الانتخابي، قبل حوالي 48 ساعة فقط من فتح صناديق الاقتراع في إيران، لانتخاب الرئيس الجديد للبلاد، خلفاً لحسن روحاني. ومن شأن هذا التطور، مواصلة تقليص المنافسة بين المرشحين، بعد استبعاد مجلس صيانة الدستور في شهر مايو/أيار الماضي، مرشحي التيار الإصلاحي، حيث لا يزال رئيس السلطة القضائية المحافظ، إبراهيم رئيسي، المرشح الأبرز للفوز. وتدخل إيران اليوم الخميس، فترة الصمت الانتخابي (انتهاء الحملة الانتخابية)، استعداداً ليوم الانتخابات غداً.

وأعلن المرشح المحافظ، رئيس مركز بحوث البرلمان الإيراني الذي يهيمن عليه المحافظون، علي رضا زاكاني، أمس، انسحابه من السباق الرئاسي لصالح رئيسي. وكتب زاكاني في رسالة الانسحاب، إن قراره يأتي بعد «الإقبال الشعبي الكبير على السيّد رئيسي»، مضيفاً أنه يرى الأخير «المرشح الأصلح»، ومؤكداً أنه سيصوت له. وأعرب عن أمله في أن يؤدي انتخاب رئيسي إلى «إصلاحات أساسية في البلاد». وكان مجلس صيانة الدستور قد وافق على ترشح 7 شخصيات للرئاسة الإيرانية هذا العام، من بينهم 5 من التيار المحافظ. وجاء ذلك بالتزامن مع توجيه 210 برلمانيين إيرانيين، رسالة إلى المرشحين الأربعة عن المحافظين، أمير حسين قاضي زادة هاشمي ومحسن رضائي وسعيد جليلي وزاكاني، دعتهم فيها إلى الانسحاب لصالح رئيسي، فيما أعلن جليلي انسحابه مساء أمس.

وقالت الرسالة إنّه «بالنظر إلى زيادة الإقبال الشعبي على السيّد رئيسي حالياً في المجتمع، وظفوا جميع قدراتكم لتشكيل حكومة قوية، وفي الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، أعلنوا عن دعمكم له لتمهيد الطريق لتشكيل هذه الحكومة القوية». وأشارت الرسالة إلى أن انسحابات المرشحين تؤدي إلى «مشاركة شعبية قصوى (في الانتخابات) لتشكيل حكومة ناجحة ومقتدرة»، وفقاً لما أوردته وكالة «تسنيم» الإيرانية المحافظة.

وعلى الضفّة الإصلاحية، أعلن المرشح الإصلاحي، محسن مهر علي زادة، أمس، انسحابه من السباق الرئاسي، في رسالة بعثها إلى وزير الداخلية، عبد الرضا رحماني فضلي. ولم يذكر علي زادة أسباب انسحابه من السباق، لكنه جاء بعدما فشلت جهوده أخيراً لكسب دعم التيار الإصلاحي له في الانتخابات، إذ إنه والمرشح الإصلاحي الآخر عبد الناصر همتي (رئيس المصرف المركزي الإيراني)، ترشحا بشكل مستقل خارج الأطر الإصلاحية.

وكان مهر علي زادة قد التقى ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، همتي، في محاولة لتشكيل تحالف انتخابي، بحسب معلومات لـ«العربي الجديد»، لكن اللافت أن رسالة انسحابه أمس، خلت من الإعلان عن الدعم لهمتي، لكن وسائل إعلام إصلاحية ذكرت أن الانسحاب جاء لصالح الأخير.

من جهته، أعرب همتي، في تغريدة على «تويتر»، عن حسرته لتسليم إدارة البلاد إلى من وصفهم بأنهم «مغامرون» و«شعبويون». وقال همتي: «كتابة تاريخنا ممزوجة بالحسرات. حسرات مفاجئة. يبعث للأسف تسليم البلاد والعباد في حفلة إحياء الاتفاق النووي وإنهاء العقوبات، إلى معارضي الاتفاق والمتشوقين للعزلة. يبعث للأسف أن تخلف الشعبوية مكان البراغماتية، والمغامرات مكان التفاوض، والمعادون لخريف مكانه»، في إشارة إلى وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف والمفاوضات الجارية في فيينا بين إيران والدولة الكبرى في محاولة لإعادة إحياء الاتفاق النووي.

وكان همتي الأوفر حظاً لنيل دعم الإصلاحيين، لكنه أيضاً أخفق في الحصول على هذا الدعم. إذ أعلنت «جبهة الإصلاحات» المنضوية تحت لوائه جميع القوى والتيارات الإصلاحية، أنها من دون أي مرشح في هذه الدورة الانتخابية الرئاسية، بعد رفض «صيانة الدستور» مرشحيها التسعة، مشيرة إلى أنها لن تدعم أي مرشح.

وحاولت قوى وأحزاب إصلاحية، في مقدمها حزب «كوادر البناء» الإصلاحي الذي ينتمي إليه همتي، الضغط على «جبهة الإصلاحات» لتبني الأخير مرشحاً رسمياً، لكن «الجبهة» رفضت مرة أخرى ذلك في اجتماعها ليل الإثنين ـ الثلاثاء الماضيين، لمناقشة الموضوع، بعدما فشل همتي في نيل موافقة أغلبية أعضاء «الجبهة» لدعمه. وفي هذا السياق، خرجت دعوات من القاعدة الإصلاحية، للمرشحين، بالانسحاب من السباق الرئاسي باعتباره «غير تنافسي»، بعد استبعاد المرشحين البارزين، ولاقتصار التنافس على المرشحين المحافظين. وتجري إيران غداً الجمعة، الدورة الأولى من انتخاباتها الرئاسية الـ13، والتي أصبح يتنافس فيها 5 مرشحين، أوفرهم حظاً للفوز إبراهيم رئيسي.

فشل همتي في الحصول على دعم الإصلاحيين (Getty)

انسحاب مرشح علي زادة أعلن المرشح الإصلاحي محسن مهر علي زادة انسحابه أمس

تقرير

ربطت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إحياء الاتفاق النووي، والذي تجري حوله المباحثات في فيينا، بالإرادة السياسية في طهران، والتي تنتظر وصول حكومة جديدة، إثر انتخابات يوم غد

تمديد المفاوضات النووية

الوكالة الذرية تربط الاتفاق مع إيران بحكومتها المقبلة

رمى الرئيس الإيراني، حسن روحاني، أمس الأربعاء، الكرة في ملعب الولايات المتحدة، لجهة احتمال تمديد المفاوضات الجارية في العاصمة النمساوية بين طهران وواشنطن بطريقة غير مباشرة، في محاولة لإعادة إحياء الاتفاق النووي. ودخلت هذه المفاوضات، التي بدأت في إبريل/نيسان الماضي، جولتها السادسة يوم السبت الماضي، وبات من شبه المحسوم، وفق تصريحات المعنيين بها، أنها لن تفضي إلى أي اتفاق قبل موعد الرئاسيات الإيرانية، المقررة غداً الجمعة. وتأكيداً على ذلك، اعتبر المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، أن إحياء الاتفاق بات عليه أن ينتظر ولادة حكومة جديدة في طهران. وأعرب روحاني، الذي يغادر منصبه بعد ولايتين رئاسيتين في 3 أغسطس/آب المقبل، أمس، عن أمله في أن يسلم السلطة التنفيذية في إيران، إلى رئيس جديد، في ظلّ رفع العقوبات بالكامل عن بلاده، والتي كان جزء كبير منها قد أعاد فرضه الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، إثر قراره الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي الموقع في العام 2015، مع تشديد هذه العقوبات وتوسيع نطاقها. ودافع روحاني عن سجلّه الرئاسي، وسط الهجمة القاسية التي يتعرض لها خلال حملة الانتخابات، معتبراً أنه نجح في إدارة البلاد في ظروف «الحرب الاقتصادية» الأميركية، ما دفع الولايات المتحدة إلى العود إلى طاولة التفاوض. وانتقد روحاني في كلمته خلال جلسة الحكومة الأسبوعية، المرشحين المحافظين لانتخابات الرئاسة، لعدم تناولهم مسألة العقوبات وإدارتها في ظل الظروف الصعبة التي تعاني منها إيران. وآمل روحاني في أن يسلم السلطة التنفيذية إلى رئيس إيراني جديد، في ظل انتهاء العقوبات. وحول المفاوضات الجارية في فيينا، قال إن «إنهاءها هو في مرحلته الأخيرة».

وإثر انتهاء الاجتماع الحكومي، قال إيران مكتب روحاني، محمود واعظي، في تصريحات إعلامية، إنه إذا أبدت الولايات المتحدة «مرونة كافية، واقتربنا من تحقيق مطالبنا في مفاوضات فيينا، سنمدّد فترتها». ورأى أن الانتخابات الرئاسية «لا تشكل مانعاً أمام المفاوضات»، مضيفاً أن «السياسة الخارجية لمعظم الدول ترسم بعيداً عن القضايا الداخلية والحزبية».

وشدّد واعظي على أهمية المفاوضات الدائرة في فيينا، لافتاً إلى أن المفاوضين وحكومة روحاني يعملون «وفق الإطار الذي حدّده القائد»، في إشارة إلى المرشد الإيراني علي خامنئي.

وعن تطورات المفاوضات في جولتها السادسة التي انطلقت السبت الماضي، أوضح واعظي أن «ما اتفقنا عليه فيها حتى الآن، يشمل قضايا اقتصادية مهمة»، في إشارة إلى رفع العقوبات عن قطاعات اقتصادية مهمة. وأعرب عن أمله في أن «تحمل الأسابيع المقبلة أنباء جيّدة»، مشيراً إلى أن المفاوضات «مستمرة حول القضايا المتبقية». ومن دون تحديد موعد مرتقب لنهايتها، قال إن حكومة روحاني «مهّدت الطريق للحكومة المقبلة». بدوره، أكد المبعوث الروسي لمفاوضات فيينا، ميخائيل أوليانوف، استحالة التوصل إلى اتفاق في مفاوضات فيينا قبل موعد الانتخابات الإيرانية. وقال أوليانوف إنه «بات واضحاً بالكامل عدم نجاحنا في التوصل إلى اتفاق قبل 18 يونيو (يوم غد)»، مؤكداً توصل المشاركين في مفاوضات فيينا إلى اتفاق على مواصلة التفاوض بعد الانتخابات الإيرانية. وشدّد أوليانوف على أن أي حديث عن توقف المفاوضات، هو «قراءة خاطئة ولا تتلاءم مع الواقع»، موضحاً أن المباحثات في حالة التقدم «على الرغم من أن وتيرتها لا تجري بالسرعة التي كنّا نتوقعها». وشدّد على ضرورة أن تفضي نتيجة العملية التفاوضية إلى إحياء كامل للاتفاق النووي.

من جهته، كان المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، أكثر صراحة في الحديث عن ربط سير المفاوضات ونتيجتها بالاستحقاق الانتخابي في إيران. وقال غروسي، في حديث لصحيفة «ريبوبليكا» الإيطالية، نشر أمس، إن إحياء الاتفاق «يستدعي تشكيل حكومة جديدة» في إيران. وشدّد غروسي على أن «المباحثات التي تجري منذ أسابيع، قد تعاملت مع أسئلة بالغة التعقيد والحساسية التقنية، لكن ما نحتاجه هو الإرادة السياسية لكل الأطراف». وأكد أن «الجميع يعلم أنه في هذا التوقيت، من الضروري الانتظار إلى تشكيل حكومة جديدة في إيران». وكان أنريكيه مورا، منسق المحادثات باسم الاتحاد الأوروبي، قد أعرب أول من أمس الثلاثاء، عن اعتقاده بأن المباحثات الجارية في فيينا ستتوصل إلى إعادة فرض قيود على برنامج إيران النووي، لكنه أشار إلى أن وقتاً إضافياً قد يكون ضرورياً للوصول إلى ذلك.

وبدأت مباحثات فيينا غير المباشرة بين طهران وواشنطن لإحياء الاتفاق النووي بواسطة أطراف الاتفاق الباقين بعد الانسحاب الأميركي، أي روسيا والصين وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، في 2 إبريل/نيسان الماضي، وعُقدت 5 جولات من التفاوض حتى الآن، قبل الجولة السادسة التي بدأت السبت الماضي في خضم الحملات الانتخابية الإيرانية. وتهدف المفاوضات إلى إحياء الاتفاق النووي عبر عودة واشنطن إليه من خلال رفع العقوبات المفروضة على إيران، مقابل عودة الأخيرة إلى التزاماتها النووية. واختتم الاجتماع الأول للجولة السادسة للجنة المشتركة للاتفاق النووي في فيينا، السبت، وأشارت تصريحات كبير المفاوضين الإيرانيين في المحادثات، عباس عراقجي، بعيد الاجتماع، إلى أن الخلافات لا تزال مستمرة، مستبعداً التوصل إلى نتيجة خلال هذه الجولة. وقال عراقجي: «نواجه وضعاً معقداً لأن عودة أميركا إلى الاتفاق النووي والتحقق من إجراءاتها (رفع العقوبات) يستلزمان إجراءات فنية وحقوقية وسياسية». كما لفت إلى أنّ عودة بلاده أيضاً إلى تنفيذ تعهداتها النووية «لها تعقيداتها بسبب التقدم العلمي السريع (النووي) خلال الفترة الماضية»، في إشارة غير مباشرة إلى وقف إيران التزامات نووية وتطوير برنامجها النووي بعد الانسحاب الأميركي من الاتفاق. وشدّد عراقجي على أن طهران «لن توافق على الاتفاق من دون تحقيق مطالبها الرئيسية»، في إشارة إلى رفع العقوبات بالكامل وضرورة التحقق من ذلك عملياً، فضلاً عن مطالبة واشنطن بأن «تتخذ الخطوة الأولى بالكامل، وأن تتحقق إيران من ذلك».

صابر...

واعظي: إذا أبدت واشنطن مرونة، سنمدد المفاوضات

أوليانوف: توافق على مواصلة التفاوض بعد انتخابات إيران

شرق غرب

الجمهوريون يخططون لعرقلة تعيينات المحكمة العليا

عادت المحكمة الأميركية العليا إلى صلب النزاعات السياسية، بعد تصريح زعيم الجمهوريين في مجلس الشيوخ ميتش ماكونيل، الإثنين الماضي، بأنه في حال استعاد الجمهوريون السيطرة على مجلس الشيوخ في انتخابات 2022 سيعرقلون وصول أي مرشح للرئيس جو بايدن إليها. وفي محاولة لتخفيف نفوذ المحافظين (ستة مقاعد من أصل تسعة)، علت أصوات من اليسار للمطالبة بإضافة مقاعد جديدة إلى المحكمة، فيما أوكل بايدن، أخيراً، إلى لجنة خبراء النظر بهذا الاحتمال.

(فرانس برس)

البيرو: كاستيّو اليساري يتصدر نتائج الانتخابات

رفض المرشح اليساري لرئاسة البيرو بيدرو كاستيّو، الذي يتصدر نتائج الانتخابات بحصوله على 50,12 في المائة من الأصوات، أمس الأربعاء، الدعوات المطالبة بإلغاء الاقتراع على تهمة «التزوير» التي أطلقها أنصار منافسته اليمينية كيكو فوجيموري. وطالب كاستيّو، في ليما، بعدم إبقاء الشعب البيروفي في حالة من القلق وأن يتم احترام إرادته.

(فرانس برس)

كريم خان مدعياً عاماً لـ«الجنائية الدولية»

أدى البريطاني كريم خان، أمس الأربعاء، اليمين لتولي منصب المدعي العام الجديد للمحكمة الجنائية الدولية، التي تواجه تحديات كبيرة، تشمل تحقيقات مرتبطة بالأراضي الفلسطينية المحتلة وأفغانستان والفيليبين. وقال خان، في مقر المحكمة في لاهاي، «أتعهّد رسمياً بأن أمارس مهماتي وسلطاتي كمدع عام للمحكمة الجنائية الدولية بشرف وأمانة وحياد، ووفقاً لما يمليه الضمير».

(فرانس برس)

الحدث

رفع الاحتلال الإسرائيلي من حدة التوتر في الأراضي الفلسطينية المحتلة، عبر خرقه التهدئة مع المقاومة، إذ استهدفت طائراته موقعين في قطاع غزة، فيما ذكرت صحيفة «هآرتس» أن هذا الأمر جاء بناء على توصية قدمها الجيش إلى رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينت، الذي لم يحصل من بنيامين نتنياهو على معلومات عن شروط التهدئة. وتنص التوصية على القيام «برد قوي لا يشعل مواجهة جديدة»، في محاولة على ما يبدو لتغيير المعادلة التي أرستها المقاومة بأنها لن تتوانى عن الرد على الاعتداءات

بينت يستعرض

شهيدة في القدس وغارات جوية على غزة

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
رام الله، غزة ـ **العربي الجديد**

بعد ساعات من تفجير «مسيرة الأعلام»، التي نظمها المستوطنون في القدس المحتلة، بحماية قوات الاحتلال، الغضب الفلسطيني، بشكل متزامن في المدينة والضفة الغربية وغزة، صعد الاحتلال على كل جبهات المواجهة، إذ سقطت شهيدة بالرصاص قرب بلدة حزما، شمال القدس، وواصل قمع فلسطينيين في الضفة الغربية، وشنت طائراته غارات على قطاع غزة. ويبدو أن رئيس الحكومة الإسرائيلية الجديد نفتالي بينت يحاول إظهار قدرته على الحكم، عبر ترجمة وعده الانتخابي باستهداف قطاع غزة رداً على البالونات الحارقة. وبدا التصعيد مع غارات شنتها طائرات الاحتلال الحربية والمسيرة، ليل الثلاثاء ـ الأربعاء، مستهدفة موقعين تدريبيين لـ«كتائب القسام»، الذراع العسكرية لحركة «حماس»، في قطاع غزة. وأدت الغارتان إلى دمار وأضرار مادية، ولم تسجّل إصابات في صفوف الفلسطينيين. وحذّر جيش الاحتلال، في بيان، من أنّه «مستعدّ لكافة السيناريوهات، بما فيها تجدّد القتال في مواجهة استمرار الأعمال الإرهابية». وذكر تقرير لصحيفة «هآرتس»، أمس الأربعاء، أن الغارات التي شنها جيش الاحتلال الإسرائيلي على مواقع لحركة «حماس» في غزة، كانت محاولة من بينت للظهور بمظهر من لا يسكت «على الاستفزازات من حركة حماس»، وذلك في الوقت الذي يحاصره رئيس الوزراء السابق بنيامين نتنياهو، الذي يسعى للعودة إلى الحكم. وأضافت الصحيفة أنه «لذلك طُلب من الجيش أن يوصي بينت برد قوي بما فيه الكفاية، بدون إشعال مواجهة جديدة». وكان الاحتلال قد زعم أن القصف جاء رداً على إطلاق بالونات حارقة من القطاع باتجاه مستوطنات «غلاف غزة»، وهو التطور الأول منذ وقف إطلاق النار الأخير، الذي أنهى عدواناً استمر 11 يوماً. في غضون ذلك، حاولت حكومة الاحتلال الجديدة جعل «الرد» والغارات على مواقع «حماس» سياسة جديدة تترجم وعود بينت الانتخابية بتكرار المعادلة الإسرائيلية التي تقول إن «كل بالون حارق هو بمثابة صاروخ قسام». وقد سخر رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية السابق الجنرال غيورا أيلاند، في مقابلة مع الإذاعة الإسرائيلية، أمس الأربعاء، من مثل هذه المحاولة، قائلاً إن «الغارات لا تعني أي تغيير في السياسة المتبعة في إسرائيل منذ 16 عاماً».

في المقابل، اعتبر محرر الشؤون العسكرية في «هآرتس» عاموس هرئيل أن التحدي الرئيسي أمام حكومة بينت هو كيفية الرد على «حماس» في ظل إصرار الحركة على فرض معادلة أنها حامية القدس المحتلة، ولن تتوانى عن الرد على الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية. وهو وضع جديد، بحسب هرئيل، سيكون على بينت، بالتعاون مع وزيري الأمن بني غانتس والخارجية يئير لبيد، وبالتشاور الحثيث مع قادة الأجهزة الأمنية والجيش، العمل على تغيير هذه المعادلة وتفادي تكريسها. مع ذلك، لفت هرئيل إلى أن «حماس» غير معنية في المرحلة الحالية بمواجهة عسكرية، رابطاً ذلك بالغضب في صفوف الحركة لتعطيل عمليات إعادة الإعمار، والمنحة القطرية خاصة، بعد طلب تل أبيب من القاهرة وقف توريد المواد الخام للقطاع، ووقف أعمال إزالة الركام والحطام الذي خلفه العدوان الأخير. وفي إطار التصعيد الإسرائيلي أيضاً، استشهدت الفلسطينية مي خالد عفانة برصاص قوات الاحتلال قرب بلدة حزما، شمال القدس. ومي عفافة (29 سنة)، من بلدة أبو ديس، جنوب شرق القدس، تعمل محاضرة في جامعة الاستقلال للعلوم الأمنية في مدينة أريحا، شرقي الضفة الغربية، وهي تحضر لدرجة الدكتوراه في علم النفس. وزعمت وسائل إعلام إسرائيلية أنّ الشهيدة حاولت تنفيذ عملية دهس وطعن. وجاءت الجريمة الإسرائيلية بعد يوم من «مسيرة الأعلام» الاستفزازية التي نفذها المستوطنون في شوارع القدس بحماية من قوات الاحتلال، والتي رأت فيها وزارة الخارجية الفلسطينية، أمس الأربعاء، تجسيدا وانعكاسا لـ«صورة وجوهر الاحتلال والعنصرية البغيضة في أبشع صورهما، من حيث تحويل القدس إلى ثكنة عسكرية وارتكاب أبشع أشكال القمع والتنكيل من اعتقالات وإبعادات واعتداءات جسدية ولفظية بحق المواطنين المقدسيين». كما أشارت الوزارة في بيان لها، إلى «حملة التشويه والطمس لهوية المدينة الحضارية والسياسية، ومحاولة فرض الأسرلة بالقوة عليها، عبر رفع مئات الأعلام الإسرائيلية والقيام برقصات تلمودية مفروضة بحراب الاحتلال على الواقع التاريخي والقانوني والحضاري العربي المسيحي الإسلامي للقدس وشوارعها وأزقتها وبلدتها العتيقة». وطالبت الوزارة المسؤولين الأمميين والدول كافة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية بتسمية الأمور بمسمياتها، وعدم خلط الأوراق والمسؤوليات والمساواة بين الضحية والجلاد، والتحرر من الخوف والتحلي بالجرأة الكافية لتحميل إسرائيل، كقوة احتلال، المسؤولية الكاملة والمباشرة عن اعتداءاتها الاستفزازية المتواصلة في القدس، وعن استمرار احتلالها واستيطانها في أرض فلسطين، وعن نتائج وتداعيات نظام الفصل العنصري الذي تكرسه في فلسطين المحتلة على فرص تحقيق السلام على أساس مبدأي الأرض مقابل السلام وحل الدولتين.

في هذه الأثناء، أصيب عدة فلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع الذي أطلقه جنود الاحتلال خلال مواجهات اندلعت في قرية دير أبو مشعل، شمال غربي رام الله، وفق ما أكدته مصادر محلية، بدون التبليغ عن أي اعتقالات خلال اقتحام القرية. وفي سياق الاعتقالات، ذكرت مصادر صحافية ومحلية أنّ قوات الاحتلال اعتقلت ثلاثة شبان من بلدة بيتا، جنوبي نابلس، كما اعتقلت الأسير المحرر محمد زيتون حلايقة من بلدة سعير، شرقي الخليل، جنوبي الضفة، وشاباً آخر من بلدة الشيوخ بالخليل، وشابين من بلدة تفوح بالخليل، وشاباً من بلدة بيت كاحل، غربي الخليل، وثلاثة شبان من مدينة الخليل.

في غضون ذلك، اقتحم عشرات المستوطنين المسجد الأقصى في القدس، تحت حراسة مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونفذوا جولة استفزازية، قبل أن يغادروا من جهة باب السلسلة. كما اقتحم مئات المستوطنين المنطقة الأثرية في بلدة سبسطية، شمالي نابلس، شمالي الضفة الغربية، بحماية قوات الاحتلال، وذلك ضمن برنامج أسبوعي لاقتحام المواقع الأثرية، وفق ما أفاد به رئيس بلدية سبسطية محمد عازم، في حديث لـ«العربي الجديد». واعتدى أحد المستوطنين الذين يسيطرون على منزل بحي الشيخ جراح على الناشطة المقدسية منى نبيل الكرد، بينما اقتحمت شرطة الاحتلال الإسرائيلي المكان واعتقلت منى بزعم أنها تريد تقديم شكوى حول ما جرى.

من جهة ثانية، كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت»، أمس، أن نتنياهو، الذي خصّص فقط نصف ساعة لجلسة الإحاطة مع بينت، تعمّد عدم إطلاع رئيس الحكومة على معلومات حساسة في قضايا وملفات هامة. وبحسب الصحيفة، لم يتلقّ بينت أي معلومات من نتنياهو عن اتصالات التهدئة مع «حماس»، ولا شروطها، ولا المراحل التي وصلت إليها، وما هي الخطوط الحمراء التي وضعها رئيس الحكومة السابق في هذا السياق، وعلى ماذا وافق وماذا رفض. كما امتنع نتنياهو عن إطلاع بينت على كلّ ملف العلاقات مع الأردن والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، والأمر نفسه بالنسبة للمعلومات والتفاهمات التي قام بها مع عدد من قادة العالم، مثل لقاءاته مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، واتصالاته مع الرئيس الأميركي جو بايدن، وملف الغاز الإقليمي، والتفاهمات مع مصر حول سلسلة من الملفات. وبحسب الصحيفة، فإنه من غير المعقول مثلاً أن تكون نصف الساعة التي خُصّصت لجلسة الإحاطة كافية لنقل كلّ ما يجب أن يعرفه بينت عن الملف الإيراني، وعن استراتيجية نتنياهو في هذا المجال.

زعم الاحتلال أن الشهيدة حاولت تنفيذ عملية دهس (أحمد غرابلي/فرانس برس)

اعتبر هرئيل أن «حماس» غير معنية حالياً بمواجهة عسكرية

بينت لم يتلقَ معلومات من نتنياهو عن التهدئة مع «حماس»

استطلاع: «حماس» انتصرت

أظهر استطلاع للرأي، أجراه «المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية» في الضفة الغربية وقطاع غزة، نشرت نتائجه، أمس الأول، أنه يوجد شبه إجماع لدى الفلسطينيين على انتصار «حماس» في المواجهة مع الاحتلال، وذلك في أعقاب عدوانه الأخير على غزة الذي استمر 11 يوماً، فيما رفضت الغالبية العظمى قرار السلطة الفلسطينية تأجيل موعد الانتخابات، ورأت أنّ «حماس» هي الأجدر بتمثيل وقيادة الشعب الفلسطيني.

تقرير

تفاهمات عراقية مصرية أردنية لعقد قمة بغداد

يواصل العراق تقاربه الاقتصادي مع الأردن ومصر، عبر العمل على عقد قمة جديدة بين الدول الثلاث في بغداد، قد تكسر الاحتكار الإيراني للساحة العراقية

عثمان المختار

قال مسؤول دبلوماسي بارز في وزارة الخارجية العراقية ببغداد، لـ«العربي الجديد»، إن الجانبين المصري والأردني طلبا من العراق التهيئة لموعد آخر لعقد لقاء القمة الثلاثية في بغداد، والذي جرى تأجيله مرتين خلال الفترة الماضية.

وتعتبر قمة بغداد الثلاثية امتداداً للقاء سابق عقد في الأردن نهاية أغسطس/ آب العام الماضي، بين رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي والعاهل الأردني عبد الله الثاني، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي. وأعلن خلاله عن تشكيل البلدان الثلاثة مجلساً تنسيقياً حول قضايا الطاقة والتجارة والاستثمار. كذلك جرى الاتفاق على عقد اجتماع آخر ببغداد في نفس الإطار. وتركزت القمة الأولى، التي شارك بها مسؤولون من البلدان الثلاثة، على ملفات محددة، أبرزها التجارة عبر ميناء نويبع المصري باتجاه ميناء العقبة الأردني ثم العراق، وهو خط نقل قديم بين البلدين يمتد لفترة سبعينيات القرن الماضي، وتوقف عقب حرب الخليج الأولى في عام 1991 وفرض العقوبات الدولية على العراق. ورغم عودته بعد عام 2003 إلا أنه عمله ظل محدوداً من حيث التبادل التجاري، كما تم بحث مسألة دخول شركات مصرية للعمل في العراق، في مجال البنى التحتية ومشاريع الإعمار. وأكثر المشاريع أهمية بالنسبة لـ«الأردن والعراق تنفيذ مشروع أنبوب النفط الممتد من البصرة ولغاية ميناء العقبة الأردني، والذي سيتيح للعراق إيجاد منفذ تصدير جديد لنفطه عبر البحر الأحمر لباقي دول العالم، بعيداً عن مياه الخليج جنوباً وخط ميناء جيهان التركي شمالاً. وسيحصل الأردن، من خلال مرور الأنبوب عبر أراضيه، على 150 ألف برميل من النفط بأسعار خاصة، فضلاً عن الرسوم. وفي هذا الإطار، قال مسؤول دبلوماسي عراقي بوزارة الخارجية في بغداد، لـ«العربي الجديد» أمس الأربعاء، إن الاجتماع التشاوري لوزراء الخارجية العرب، الذي عقد الثلاثاء الماضي في العاصمة القطرية الدوحة، شهد لقاءات جانبية، بين وزراء خارجية مصر سامح شكري والأردن أيمن الصفدي والعراق فؤاد حسين العراق، وتوافقاً على ضرورة تحديد موعد جديد لقمة بغداد بحضور عبد الله الثاني، والسيسي». وأوضح أن «القمة ستبحث نفس المقررات التي اتفق عليها سابقاً، وحالياً تجرى تفاهمات بشأن الموعد الجديد». وأشار إلى أنه «لن يكون هناك إعلان مسبق عن موعد القمة قبل إكمال كافة المتطلبات، خاصة وأن الكاظمي لديه جولة قريبة إلى أوروبا تهدف لحشد الدعم الدولي بشأن إجراء الانتخابات في البلاد في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل».

وأكد المعلومات عضو لجنة العلاقات الخارجية في البرلمان العراقي، حسن شويدر، الذي توقع، في اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، أن يتم عقد القمة خلال الأسابيع المقبلة. وقال شويدر إن «المشاورات الحالية تختص بها وزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، وهناك تواصل بين الدول الثلاث حول عقد القمة المؤجلة»، مبيناً أن «مؤتمر القمة الثلاثي، الذي كان يفترض أن يعقد ببغداد، تأجل أكثر من مرة لأسباب نعرفها وأخرى نجهلها». وتابع «أتوقع عقد القمة خلال الأسابيع المقبلة ببغداد، لأنها ضرورية»، موضحاً أن «العراق لا يستطيع أن يذهب بعيداً عن محيطه العربي، وبالتالي هناك أبعاد سياسية، دولية وإقليمية، مهمة من خلال معطيات هذا المؤتمر»، متحدثاً عن «إمكانية لعب العراق دوراً إيجابياً جديداً في المنطقة».

وكانت الأشهر الأخيرة قد شهدت زيارات لوفود رسمية مصرية وأردنية رفيعة المستوى، كان آخرها زيارة رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة، نهاية يناير/ كانون الثاني الماضي على رأس وفد وزاري، سبقتها زيارة رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي، ومسؤولين بارزين، إلى بغداد. ووفقاً لبيانات صدرت من مختلف الأطراف عقب الزيارات، فإنه تم بحث جوانب الاقتصاد والطاقة والتجارة بشكل أساسي، فيما ظهر أن الملفين الأمني والسياسي أقل أهمية.

وحول ذلك، قال الخبير بالشأن السياسي العراقي أحمد النعيمي لـ«العربي الجديد»، إنه «يمكن اعتبار القمة الثلاثية المرتقبة جزءاً من سياسة شجعت واشنطن عليها خلال العامين الماضيين، وبدأت من خلال الانفتاح السعودي على العراق من بوابة التجارة والاقتصاد، والذي تكلل بإعلان مشروع الربط الخليجي للكهرباء مع العراق، وافتتاح معبر عرعر الحدودي بين البلدين، وهي محاولة لتخفيف أو كسر الاحتكار الإيراني للساحة العراقية من خلال منافذ عدة، كالاستثمار والتجارة وغيرها». وأضاف: «رغم أن الغمر المتبقي لحكومة الكاظمي، في حال أجريت الانتخابات ضمن موعدها المقرر، هو 4 أشهر فقط، لكن يمكن إقرار اتفاقيات، أو إبرام تفاهمات، قد تنعكس بشكل إيجابي، وتؤسس لتعاون ثلاثي بين الدول الثلاث». واعتبر أن «إيجاد منفذ جديد للعراق لتصدير نفطه غير مياه الخليج والأراضي التركية سيكون أهم خطوة للعراق بالفترة المقبلة. كما أن تجربة العراقيين مع الشركات الإيرانية كانت سيئة طوال السنوات الماضية، من ناحية العمل وتأخر الإنجاز، وحتى الفساد والتلاعب بمشاريع البنى التحتية. لذا فإن تجربة وجود شركات مصرية مهمة جداً».

لكن عضو تحالف «الفتح»، وهو المعسكر السياسي الأقرب إلى طهران في العراق، النائب مختار الموسوي، اعتبر قمة بغداد الثلاثية «مجرد إعلام وتقارب سطحي». وقال الموسوي، في تصريح نقلته صحيفة عراقية محلية رداً على سؤال حول القمة، إن «فائدتها ستكون لمصر والأردن، وسلبية على العراق. فلو كانت هذه القمة بين السعودية وإيران، فمن الممكن أن يلعب العراق دوراً فيها، كون الدولتين جارتين للعراق، وسيكون التقارب بينهما أولى من هذه القمة لكن ما دخل العراق بمصر والأردن».

عقد شكري وحسين والصفدي اجتماعا لبحث موضوع القمة (Getty)

حسن شويدر: هناك أبعاد سياسية ودولية وإقليمية للقمة

رصد

الجزائر: سيناريوهات حكومة ما بعد الانتخابات

بعد أن أنجزت مرحلة الانتخابات النيابية في الجزائر، تتجه الأنظار إلى شكل الحكومة المقبلة، وسط رجوح كفة حكومة الرئيس

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

وضعت نتائج الانتخابات النيابية المبكرة في الجزائر والتي جرت السبت الماضي، وتم الإعلان عن نتائجها المؤقتة مساء أول من أمس الثلاثاء، الرئيس عبد المجيد تبون في وضع مريح إزاء مسألة تشكيل الحكومة المقبلة، بعدما حصلت الأحزاب الموالية للسلطة والتي تدعم الرئيس على الأغلبية المريحة، وهي «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الوطني الديمقراطي» و«جبهة المستقبل».

وتشكل كتلة الأحزاب الثلاثة مجموع 210 نواب (105 لجبهة التحرير و57 للتجمع و48 للمستقبل) من إجمالي 407 نواب في البرلمان، وهو ما يمثل نسبة 51 في المائة. لكن الرئيس سيكون بحاجة إلى حزام سياسي ضامن للحكومة، ما يمهد لإلحاق كتلة المستقلين (72 نائباً). ولا تبدو مثل هذه المهمة صعبة خصوصاً أن هذه الكتلة تتشكل أساساً من نواب انشق غالبيتهم عن أحزاب الموالاة، ومن الشباب الذين وصلوا إلى البرلمان بفعل دعم السلطة المادي. وفي ظل هكذا وضع لا يكون تبون بحاجة إلى التفاوض مع القوى الإسلامية؛ «مجتمع السلم» (64 مقعداً) و«حركة البناء» (40 مقعداً)، على الرغم من أن الأخيرة تتبنى خيار المشاركة مع السلطة وخطاباً داعماً لخيارات تبون.

وينص الدستور الجزائري على تشكيل حكومة مستقلة عن الرئيس في حال انبثاق أغلبية برلمانية غير رئاسية مقابل تشكيل حكومة الرئيس في حال انبثقت أغلبية برلمانية موالية لرئيس الجمهورية (ويسمى وقتها رئيس الحكومة بالوزير الأول على أن تنحصر صلاحياته في تنفيذ البرنامج الذي يحدده الرئيس وتنسيقه مع الوزراء الأعضاء في الحكومة). وفي ظل نتائج الانتخابات، يتوقع أن تعمد خمس كتل نيابية هي «جبهة التحرير الوطني» و«التجمع الديمقراطي» و«المستقبل» والمستقلين و«البناء»، إلى تشكيل الأضلاع الخمسة للحكومة الموسعة، بانتظار موقف «مجتمع السلم» التي كانت طرحت شروطاً سياسية مسبقة للمشاركة في الحكومة، تتعلق بالشراكة في القرارات والخيارات السياسية والاقتصادية الكبرى.

ولا تملك أحزاب الموالاة التي ستدعم حكومة الرئيس أي مجال للمناورة، إذ لا تسعف النتائج أي حزب منها للخروج عن الخط السياسي، فضلاً عن كونها أحزاباً مرتبطة عضوياً بالسلطة وليست في وارد الفكاك عنها، خصوصاً في ظلّ عدم وجود حزب خاص بالرئيس تبون يمكن أن يستند إليه من جهة، ومن جهة ثانية عدم امتلاك هذه الأحزاب للكوادر التي يمكن أن تتحمل عبء أي موقف صادم أو اعتراض على خيارات تبون والحكومة.

وتتفق معظم التحليلات السياسية على المآلات نفسها بالنسبة لشكل الحكومة المتوقع. وفي السياق، قال أستاذ العلوم السياسية بجامعة ورقلة جنوبي الجزائر، قوي بوحنية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن «تبون يعمل بأريحية كبيرة في ظلّ تصدر أغلبية حزبية محسوبة تاريخياً على السلطة وعلى التحالف الرئاسي، إضافة إلى حركة البناء التي أعلنت منذ البداية أنها مع الخيار الدستوري، وكتلة الأحرار التي ستنخرط في الحزام الرئاسي، وبالتالي نحن أمام أغلبية رئاسية مريحة جداً تتيح لرئيس الجمهورية تعيين وزير أول». وأضاف أن «هناك احتمالاً آخر لكنه ضعيف، وينطلق من قراءة سياسية وليس دستورية، ويتمثل في أن تشكل جبهة التحرير والمستقبل والتجمع أغلبية حكومية باعتبار أنها من نفس الاتجاه السياسي».

من جهته، قال المحلل السياسي، عبد الحميد عثماني، إن تبون «تعهد باحترام الدستور ونتائج الانتخابات التشريعية، وعليه يصبح من المستبعد اللجوء مرة أخرى إلى تعيين فريق وزاري من التكنوقراط، فسيناريو الحكومة سيخضع للتحالفات البرلمانية، ويمكن نظرياً طرح عدة سيناريوهات لحكومة ما بعد الانتخابات، أقربها إلى الواقع قيام تكتل داعم لرئيس الجمهورية. وهنا يمكن للأغلبية الرئاسية الائتلافية أن تتكون من أحزاب الموالاة (نفسها التي كانت تدعم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة) والمستقلين وجزءاً من الإسلاميين، لكن هذا السيناريو سيكون خادشاً لصورة الرئيس تبون، لأنه يضعه تحت عباءة العهد السابق».

وأشار عثماني إلى أن «الاحتمال الثاني هو تشكيل تحالف من التيار الإخواني بجناحيه (حركة مجتمع السلم والبناء الوطني) مع المستقلين وأحزاب التيار الوطني الصاعدة ممثلة في جبهة المستقبل، وهو سيناريو يجعل تبون في وضع مريح أيضاً لكن حدوث مثل هذا الأمر مرهون بقرار حركة مجتمع السلم. أما فرضية أن تتكتل القوى البرلمانية في شكل تحالف للمعارضة يفرض على تبون تعيين رئيس حكومة منها، فهو احتمال يكاد يؤول إلى الصفر».

ويبقى الخيار الأكثر توقعاً، هو خيار حكومة موسعة ما يسمح لتبون بالاستمرار في تطبيق برنامجه الاقتصادي وخطة الإصلاحات السياسية التي أعلنها عام 2019، من دون أي عراقيل أو مقاومة سياسية داخل البرلمان، خصوصاً أنّ أحزاب الكتلة الديمقراطية غائبة عن البرلمان بسبب مقاطعتها للانتخابات. وفي السياق، أكد الخبير في الشؤون الاقتصادية، سليمان ناصر، لـ«العربي الجديد»، أنه «في غياب أحزاب المعارضة داخل البرلمان، فإننا سنكون أمام حكومة ببرنامج الرئيس».

وكانت قبلت «جبهة المستقبل» إلى جانب «التجمع الوطني الديمقراطي» بنتائج الانتخابات، فيما أقرت «جبهة العدالة والتنمية» بخسارتها، وحملت كوادرها مسؤولية نتيجتها المخيبة، بعدما حصلت على مقعدين فقط في البرلمان. وقال رئيس «جبهة المستقبل»، عبد العزيز بلعيد في مؤتمر صحافي أمس إن «نتائج الانتخابات التشريعية طبيعية». من جهته، قال الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي، الطيب زيتوني، في مؤتمر صحافي: «وضعنا اللبنة الكبيرة في بناء الجزائر الجديدة». بدوره، أقر رئيس «جبهة العدالة والتنمية» عبد الله جاب الله، بخسارة حزبه بسبب ما اعتبرها ظروفا داخلية وموضوعية، يتحمل جزءا من مسؤوليتها إطارات ومناضلو الحزب.

من المستبعد اللجوء لتعيين فريق وزاري من التكنوقراط

هناك أغلبية رئاسية مريحة تتيح لتبون تعيين وزير أول (رياض كرامدي/فرانس برس)

شرق غرب

«الأمة» السوداني يدعو إلى إعادة تشكيل السلطة

دعا حزب «الأمة» السوداني، أمس الأربعاء، إلى إعادة تشكيل السلطة الانتقالية، وتحقيق إصلاح اقتصادي، للخروج من الأزمة التي تشهدها البلاد. وذكر رئيس الحزب، مبارك الفاضل المهدي، في مؤتمر صحافي بالعاصمة الخرطوم، أن «إعادة تأسيس السلطة الانتقالية يتطلب الاتفاق على الميثاق والبرنامج وعلى دور محدد للفترة الانتقالية».

(الأناضول)

أبي: إثيوبيا ستنجح في رهانها الانتخابي

أكد رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد (الصورة)، أمس الأربعاء، أمام حشد من عشرات الآلاف من المؤيدين، في أول وآخر لقاء شعبي في حملته الانتخابية، أن إثيوبيا «ستثبت للعالم المتشكك أنها قادرة على إجراء انتخابات سلمية (في 21 يونيو/حزيران الحالي)». واعتبر في استاد مكتظ في مدينة جيما، غربي البلاد، أن «القوات التي أنقذت إثيوبيا من الانهيار ستحوّل القرن الأفريقي إلى مركز قوة في أفريقيا».

(رويترز)

الأمم المتحدة تستبعد علاقة «داعش» بمنظمة في الكونغو

أعلن خبراء من الأمم المتحدة، أمس الأربعاء، أنهم لم يتمكنوا من العثور على أدلة على وجود دعم مباشر من تنظيم «داعش» لجماعة «القوات الديمقراطية المتحالفة»، في شرق الكونغو الديمقراطية. وجاء في التقرير أن «القوات الديمقراطية المتحالفة وداعش استفادا، على حد سواء، من إصدار بيانات تربط بينهما»، لكن الخبراء لم يتوصلوا إلى دليل حاسم على ارتباط الطرفين.

(رويترز)

ليبيا تأمل دعم قطر لها في مؤتمر برلين 2

أعربت وزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، أمس الأربعاء، عن أملها في دعم قطر لمبادرة استقرار بلادها التي ستعرض في اجتماع برلين الثاني، نهاية الشهر الحالي. وجاء ذلك خلال لقاء جمعها مع نظيرها القطري محمد بن عبد الرحمن آل ثاني، على هامش اجتماع الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية الذي عقد أول من أمس الثلاثاء، في الدوحة، وفق بيان وزارة الخارجية الليبية. ونقل البيان عن آل ثاني، تأكيد «موقف بلاده الداعم لسيادة ليبيا ووحدة أراضيها واستقرارها».

(الأناضول)

أردوغان: على أرمينيا حل مشاكلها مع أذربيجان

اعتبر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان (الصورة)، أمس الأربعاء، أن بلاده «ستتخذ الخطوات اللازمة تجاه أرمينيا بالتوازي مع حل بريفان مشاكلها مع باكو»، وأضاف، خلال زيارته أذربيجان، أن «الأرمن سيتمكنون من الوصول إلى موسكو والعالم بسهولة، عبر خط سكة الحديد في ممر زنغزور (في أذربيجان)». وقال في خطاب أمام البرلمان الأذري في باكو، إن «إقليم ناغورنو كاراباخ الأذري، هو مكان أحبطت فيه خطط الأطراف التي ترى العالم ساحة لتحقيق أطماعها».

(الأناضول)

الحدث

المبادرة السودانية تنتظر رد إثيوبيا واستياء في أديس أبابا من «انحياز» جامعة الدول العربية

تجزئة اتفاق ملء سد النهضة

على الرغم من أن وزير الري السوداني ياسر عباس، أعلن رفض بلاده تجزئة اتفاق ملء سد النهضة وتشغيله، إلا أن المبادرة التي أعلن عنها أخيراً بشأن القبول باتفاق مرحلي وفق شروط، تعني عملياً أنه ستتم بالفعل تجزئة الاتفاق إلى حلقتين. يأتي ذلك بينما ردت إثيوبيا على الجامعة العربية، معلنة تمسكها بالملء الثاني للسد

القاهرة ـ **العربي الجديد**

قالت مصادر دبلوماسية مصرية إن القاهرة تنتظر موقف أديس أبابا إزاء تصريحات وزير الري السوداني ياسر عباس، التي تضمنت طرح ما يمكن وصفه بمبادرة جديدة لتقريب وجهات النظر بين الدول الثلاث حول اتفاق ملء وتشغيل سد النهضة. ووصفت المصادر المبادرة بأنها «تطوير سوداني بناء على مفاوضات ودراسات مطولة مع مصر ودول أخرى، للمبادرة الأميركية التي حملها المبعوث الأميركي جيفري فيلتمان إلى جميع الأطراف في مايو/أيار الماضي ووجهت بالتعنت من قبل أديس أبابا بسبب الخلاف الذي طرأ بين الإدارة الأميركية وإثيوبيا حول أزمة المعارك الأهلية في إقليم تيغراي». ويأتي ذلك في وقت نددت إثيوبيا، أمس الأربعاء، بدعوة جامعة الدول العربية مجلس الأمن الدولي، أول من أمس الثلاثاء، إلى الانعقاد لبحث الخلاف بشأن اعتزامها تنفيذ المرحلة الثانية من ملء خزان سد النهضة، من دون التوصل إلى اتفاق مع دولتي المصب؛ مصر والسودان.

وعبرت وزارة الخارجية الإثيوبية، في بيان، عن استيائها من قرار المجلس الوزاري للجامعة العربية الذي صدر الثلاثاء في الدوحة، معلنة رفضها له بالكامل واعتباره محاولة لتدويل وتسييس الخلاف، وقالت إنه لن يؤدي إلى تعاون إقليمي مستدام لإدارة واستغلال مياه النيل. كما اتهمت إثيوبيا الجامعة العربية بتغليب أولويات الأمن المائي لدول المصب من دون أي اعتبار لمصالح دول المنبع. وأضاف البيان الإثيوبي أنه «كان حرياً بالجامعة العربية كمنظمة إقليمية، تشجيع الأطراف الثلاثة على مواصلة الحوار بدل تبني موقف طرف ضد آخر». وجدد البيان التأكيد على أن استغلال مياه النيل هو مسألة وجود بالنسبة لإثيوبيا أيضا، وأن تشغيل السد لا يتنافى مع القانون الدولي ولا يضر بمصالح أحد. وقال البيان إن الجامعة العربية «أضاعت الفرصة التي كانت متاحة لها للعب دور بناء في أزمة سد النهضة»، مؤكداً في الوقت ذاته، أن «الملء الثاني للسد سيتم في موعده ولا يخضع للنقاش».

وبانتظار اتضاح موقف أديس أبابا، أوضحت المصادر الدبلوماسية المصرية، التي تحدثت مع «العربي الجديد»، أن تصريحات عباس في المؤتمر الصحافي الذي عقده يوم الإثنين الماضي، والتي أعلن فيها قبول بلاده للاتفاق المرحلي وفق شروط ثلاثة، هي في واقعها «رسالة ضمنية من الخرطوم بفتح مسار جديد للتفاوض بناء على اتصالات سابقة بمصر والاتحاد الأفريقي ودول عربية والولايات المتحدة. لكن إثيوبيا لم ترد حتى الآن عليها، ومصر لن تعلن قبولها رسمياً إلا بعد قبول إثيوبيا، وبناء على ما ستبديه من جدية إزاء الشروط السودانية».

وتتطلب تصريحات عباس تحليلاً دقيقاً لفهم جوانب الموقف أو المبادرة السودانية الجديدة، فقد قال أولاً إن تجزئة الاتفاق للملء والتشغيل المستمر أمر غير مقبول، وهذا موقف مصري سوداني مشترك منذ ما قبل المبادرة الأميركية الأخيرة، وسبق وعرضت إثيوبيا الأمر بمساعدة وترويج وضغط من الإمارات لم ترضخ له القاهرة والخرطوم. لكن عباس عاد وأقر بإمكانية قبول الخرطوم «اتفاقاً مرحلياً» على أن يتضمن هذا الاتفاق التوقيع على كل ما جرى التوافق عليه حتى الآن وهو ما يمثل نحو 90 في المائة من جوانب الاتفاق النهائي؛ مثل عدد سنوات الملء والتبادل اليومي للبيانات وسلامة الإنشاءات. واشترط عباس أيضاً ضمان استمرارية التفاوض بعد المرحلة الأولى، بحيث تصبح الاتفاقية المرحلية سارية إلى أن تجدد باتفاقية أخرى، وأن يكون التفاوض بين الفترة الأولى والثانية وفق برنامج زمني محدد.

وهذا يعني عملياً أنه سيتم بالفعل تجزئة الاتفاق إلى حلقتين؛ أولاهما للملء، ويتم خلالها توقيع اتفاق يشمل النقاط الفنية الخاصة بتبادل البيانات والتشغيل الآمن لسد الرصيروص السوداني. وبناء على هذه المرحلة، تكون إثيوبيا قد حصلت على اعتراف سوداني (ومصري حال الموافقة) بشرعية الملء الثاني من دون امتداده إلى المراحل المقبلة.

أما الحلقة الثانية من الاتفاق، فتتناول فقط التشغيل السنوي للسد بما يتضمنه من مسائل خلافية مثل تصرفات السد في فترات الجفاف والجفاف الممتد، والية التحكيم والتنسيق المتبادل في الخلافات المستقبلية، فضلاً عن آلية الحل والتحكيم.

وأوضحت المصادر المصرية أن الخطوة السودانية - أو المبادرة إذا جاز استخدام هذا التعبير عملياً - تلبي مطالب مصر والسودان وتسهل على إثيوبيا قبول العودة لمفاوضات جادة، ولكنها تتطلب انضباطاً صارماً في تحديد ضمانات استئناف التفاوض بعد توقيع الحلقة الأولى من الاتفاق، بحيث تلتزم الأطراف الثلاثة بالتفاوض فعلياً وفقاً لجدول زمني محدد وقصير، بعد إتمام الملء الثاني، أياً كانت كمية المياه التي ستستطيع إثيوبيا حجزها في بحيرة سد النهضة.

وذكرت المصادر أنّ جزئية ضمانات الالتزام بالتفاوض تحديداً هي التي أدت إلى تعطيل المبادرة الأميركية التي حملها فيلتمان، على الرغم من دعمها بجهود إماراتية وأفريقية. إذ طلبت مصر والسودان قائمة من الشروط الواجب توافرها للقبول بهذا الحل المؤقت، المعروف على المستوى الفني بأنه لن يكون سبباً في أي ضرر خلال الفترة الحالية، ولكن خطورته تكمن في أن إثيوبيا ستمسك بتلابيب التحكم في مياه النيل مستقبلاً من دون شريك أو رقيب، فضلاً عن إقدامها على تغيير نسب التدفق ومعدلات التشغيل بين فترة وأخرى، أخذاً في الاعتبار استنادها الدائم لاتفاق المبادئ الموقع بين الدول الثلاث في مارس/آذار 2015 الذي يجيز لها إعادة ضبط القواعد من وقت لآخر. وطلبت القاهرة والخرطوم سلفاً من الوسطاء أن يكون الحل الأمثل على المدى البعيد هو إقرار إثيوبيا سياسياً بضرورة مشاركة مصر والسودان في إدارة عمليات تغيير قواعد تشغيل السد السنوية.

ومن ناحية أخرى، فإن مصر التي سبق وأبلغت مجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع الأطراف المعنية، برفضها المطلق لأي اتفاق مؤقت، ربما لا تجد أمامها غير قبول الحل المؤقت إذا تمت صياغته بصورة تضمن الدخول فوراً في مفاوضات قصيرة الأجل وتحظى برعاية سياسية أكيدة من الولايات المتحدة، وصولاً إلى الاتفاق النهائي. وارتباطاً بذلك، تطلب مصر والسودان إنجاز هذه المفاوضات قبل الملء الثالث للسد، مع ضرورة ضمان جدية مشاركة إثيوبيا في أي مفاوضات لاحقة، سواء كانت برئاسة الاتحاد الأفريقي أو غيره.

> نددت إثيوبيا بدعوة الجامعة العربية مجلس الأمن لبحث الخلاف

> المبادرة تسهل على إثيوبيا قبول العودة لمفاوضات جادة

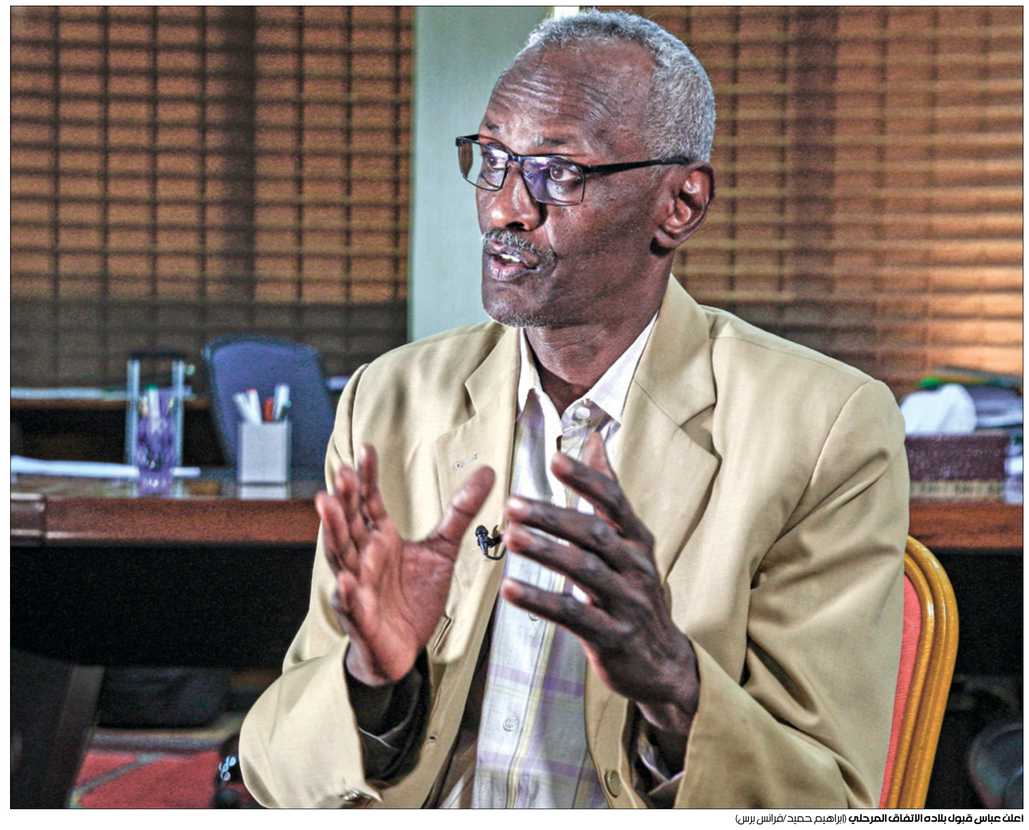

أعلن عباس قبول بلاده الاتفاق المرحلي (إبراهيم حميد/فرانس برس)

أسباب الخرطوم وحرص مصر

قالت مصادر دبلوماسية مصرية لـ«العربي الجديد»، إن الخرطوم تتمسك بطرح مبادرة الاتفاق المرحلي حاليا «خوفا من تكرار حدوث مشاكل بسبب الملء يمكن ان تؤثر سلبا على اداء سد الروصيرص والسدود الاخرى التي جف بعضها العام الماضي». واوضحت ان مصر «حريصة على الا يصيب السودانيين اي ضرر يجعلهم يراجعون موقفهم المؤيد حاليا لمصر او يعيد تفجير الازمات بين المكونين العسكري والمدني، مما يفقد التنسيق المصري السوداني فاعليته».

تقرير

عون وبري والحريري أثناء احتفال سابق بمناسبة عيد الاستقلال (حسين بيضون)

لبنان: التعثر الحكومي يُحيي الخلاف بين عون وبري

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

شنّ رئيس المجلس النيابي اللبناني نبيه بري هجوماً حاداً، أمس الأربعاء، على رئيس الجمهورية ميشال عون، بعد التعثر المستمر في ملف تشكيل الحكومة برئاسة سعد الحريري. وبحدّة غير مسبوقة، ردّ بري على بيان تصعيدي لعون ضد الحريري، أول من أمس الثلاثاء. وتوجه بيان مكتب بري إلى عون بقوله: «تعطل كل شيء والبلد ينهار والمؤسسات تتآكل والشعب يتلوى وجدار القسطنطينية ينهار، مع رفض مبادرة وافق عليها الغرب والشرق وكل الأطراف اللبنانية إلا طرفكم الكريم». وأضاف بري في بيانه «أقدمتم على البيان (أول من أمس الثلاثاء)، صراحة تقولون: لا نريد سعد الحريري رئيساً للحكومة. وهذا ليس من حقكم، وقرار تكليفه ليس منكم، والمجلس النيابي قال كلمته مدّوية جواب رسالتكم إليه».

واستند بري في ردّه على النص الدستوري الذي يتذرع به عون لتأكيد صلاحياته الحكومية، معتبراً أن قرار تكليف رئيس حكومة خارج عن إرادة رئيس الجمهورية، بل هو ناشئ عن قرار النواب، أي السلطة التشريعية، والذي يجري الاستشارات النيابية لتشكيل الحكومة هو الرئيس المكلف تبعاً للمادة 64 من الدستور. وقال: «من حقي أن أحاول بناءً لطلب رئيس الحكومة المكلف، أن أساعده في أية مبادرة قد يتوصل إليها، ولا سيما أن رئيس الجمهورية الذي تعود له صلاحية توقيع مرسوم تشكيل الحكومة بالاتفاق مع رئيسها، أبدى كل رغبة بذلك وأرسل لي عدة رسل بهذا الشأن، وحصل أكثر من اجتماع في القصر الجمهوري وخلافه، لإنجاح ما سمي بمبادرة بري دون حضوري الشخصي». وكشف أنه «طالما ارتفع عدد الوزراء إلى 24، وطالما خُلّ موضوع وزارة الداخلية إلى أن أصريتم على 8 وزراء زائد اثنين يسميهم رئيس الجمهورية، الذي ليس له حق دستوري بوزير واحد، فهو لا يشارك بالتصويت، فكيف تكون له أصوات بطريقة غير مباشرة؟».

وكانت الرئاسة اللبنانية قد هاجمت مبادرة بري المدعومة من «حزب الله» بأسلوب غير مباشر، أول من أمس الثلاثاء، معتبرة «أن المرجعيات والجهات التي تتطوع مشكورة للمساعدة في تأليف الحكومة، مدعوة إلى الاستناد إلى الدستور والتقيد بأحكامه وعدم التوسع في تفسيره لتكريس أعراف جديدة ووضع قواعد لا تأتلف معه». وأضافت الرئاسة: «تطلعنا من حين إلى آخر تصريحات ومواقف من مرجعيات مختلفة تتدخل في عملية التأليف، متجاهلة قصداً أو عفواً ما نصّ عليه الدستور من آلية من الواجب اتباعها لتشكيل الحكومة، والتي تختصر بضرورة الاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف المعنيين حصرياً بعملية التأليف وإصدار المراسيم». وأكملت الرئاسة اللبنانية انتقادها ما سمّته «الزخم المصطنع الذي يفتعله البعض في مقاربة ملف تشكيل الحكومة»، مشددة على أن «لا أفق له إذا لم يسلك الممر الوحيد المنصوص عنه في المادة 53 من الدستور»، أي أن مرسوم تشكيل الحكومة يصدر بالاتفاق بين رئيس الجمهورية والرئيس المكلف.

من جهته، تحدث صهر عون، رئيس «التيار الوطني الحرّ» جبران باسيل، بعد بيان بري، أمس، من مجلس النواب، مشدّداً على أن التيار «مع تأليف الحكومة بسرعة برئاسة الرئيس سعد الحريري».

شرق غرب

سورية: مقتل وجرح عناصر من النظام في درعا

قُتل وجُرح أربعة عناصر من قوات النظام السوري، أمس الأربعاء، بانفجار لغم بهم في محيط بلدة دير العدس، في ريف درعا، جنوبي البلاد. وقال الناشط محمد الحوراني، إن لغماً انفجر بسيارة تابعة لـ«فرع الأمن العسكري»، مودياً بحياة عنصرين وإصابة اثنين آخرين. وأضاف أن الانفجار ناجم عن لغم أو عبوة ناسفة مزروعة، خصوصاً أن السيارة تمرّ كل يوم في المنطقة من أجل إيصال العناصر إلى نقطة لقوات النظام.

(العربي الجديد)

اتهامات لـ«الكردستاني» بتهجير السكان بكردستان العراق

وجّه رئيس ناحية سيدكان التابعة لقضاء سوران، شمالي شرق محافظة أربيل، في إقليم كردستان العراق، إحسان جلبي، أمس الأربعاء، اتهامات جديدة لمسلحي حزب «العمال الكردستاني» بفرض إتاوات على سكان المناطق التي ينتشر فيها بالإقليم. واعتبر أن وجود مسلحي الحزب المصنف على لائحة الإرهاب، تسبب بنشوب معارك سقط خلالها ضحايا من المدنيين، مشيراً إلى أنه تسبّب بإخلاء 118 قرية من أصل 264 في الناحية.

(العربي الجديد)

مقتل جندي نيجيري في مالي

قُتل جندي نيجيري وأصيب آخر إلى جانب جنديين فرنسيين خلال معارك مع جهاديين في مالي، حسبما أعلن المتحدث باسم هيئة الأركان الفرنسية الكولونيل فريديريك باربيري، أمس الأربعاء. وذكر أن جنوداً من قوة «برخان» الفرنسية وسرية الأمن الداخلي النيجيرية رقم 114، تعرّضوا خلال مهمة استطلاعية، أول من أمس الثلاثاء «لهجوم» شنه جهاديون، وأنه «قتل جندي نيجيري وأصيب آخر، كما أصيب جنديان فرنسيان، وتم إجلاؤهما ومعالجتهما في مستشفى غاو العسكري».

(فرانس برس)

أفغانستان: باكستان لم تف بوعودها

دعا نائب المتحدث باسم الرئاسة الأفغانية، محمد أميري، أمس الأربعاء، باكستان إلى «السعي الحثيث والعمل مع حركة طالبان من أجل الوصول إلى حل دائم للمعضلة الأفغانية»، واعتبر أن إسلام آباد وعدت مراراً بالعمل من أجل إحلال الأمن في كابول ولكنها لم تفِ بوعودها. وجاء البيان رداً على تصريحات وزير الخارجية الباكستاني شاه محمود قرشي، أول من أمس الثلاثاء، قال فيها إن على أفغانستان عدم لوم باكستان إذا فشل الحوار الداخلي.

(العربي الجديد)

غارات للجيش المصري في سيناء

شنّ الطيران الحربي المصري، أمس الأربعاء، غارات جوية على محافظة شمال سيناء، شرقي البلاد. وأفادت مصادر قبلية بأن أصوات انفجارات هزّت مدينتي رفح والشيخ زويد، بالتزامن مع تصاعد أعمدة الدخان في مناطق متفرقة من أطراف المدينتين. وأضافت أن طائرات حربية حلقت في سماء المدينتين قبل أن تبدأ بشن الغارات تجاه نقاط يُعتقد أن تنظيم «ولاية سيناء» الموالي لتنظيم «داعش» ينتشر فيها.

(العربي الجديد)

قضية

إعفاء «صندوق تحيا مصر» من الضرائب: تكريس لمكتسبات الجيش

تُظهر المحطات المواكبة لتسهيل أعمال «صندوق تحيا مصر»، من النواحي القانونية والضرائبية، مدى سعي الجيش لتأمين مكتسباته من جهة، والإمساك بالمشاريع المتعلقة بالدولة من جهة أخرى. في السياق، حصل الصندوق على إعفاءٍ ضريبي كامل، بموجب تعديل تشريعي أُقرّ منذ أشهر

القاهرة ـ **العربي الجديد**

صدّق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أول من أمس الثلاثاء، على تعديل تشريعي أقرّه مجلس النواب منذ بضعة أشهر على قانون إنشاء «صندوق تحيا مصر» بإعفاء جميع عوائده ومداخيله والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له، من جميع الضرائب والرسوم أياً كان نوعها، وجميع رسوم الشهر العقاري والتوثيق، والرسوم الجمركية. وشمل التصديق النصّ على عدم سريان أحكام قوانين ضرائب الدخل والدمغة، ورسم تنمية موارد الدولة، والضرائب والرسوم الجمركية، والضريبة على القيمة المضافة وأي نوع آخر من الضرائب والرسوم المفروضة حالياً، أو التي تفرض مستقبلاً، بقانون أو بقرار من الحكومة أو من أي سلطة عامة أخرى، عدا ما يقرره قانون الضريبة على الدخل من ضريبة على عوائد أذون الخزانة والسندات، أو الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في هذه الأذون والسندات.

ويعبّر التعديل الجديد عن استمرار توسيع سلطات هذا الصندوق التابع للرئاسة والجيش والبعيد تماماً عن الرقابة، إلى جانب تحقيق أهداف أخرى من التعديل، لا تبدو كما وصفتها الحكومة في مذكرتها الإيضاحية للقانون عند تقديمه إلى البرلمان. وتدّعي الحكومة اكتشاف مشاكل بيروقراطية ومالية تعرقل نشاط الصندوق في المشاريع التنموية، خصوصاً مع النص في المشروع الجديد على إعفائه من رسوم المناطق الحرة لكل ما يستورده من معدات وأجهزة ومستلزمات وأي أصناف أخرى، وكل ما يرد إليه من الهدايا والهبات والتبرعات والمنح التي ترد إليه من الخارج.

وتعتبر الحكومة أن النص العام والمتسع في القانون القائم بإعفاء هذا الصندوق من «جميع الضرائب والرسوم عوائد الصندوق والتسهيلات الائتمانية الممنوحة له» ليس كافياً وفقاً لها، لتمكين الصندوق من مباشرة الأنشطة الاجتماعية والتنموية المنصوص على إنشائه من أجلها.

ويأتي التعديل في السياق الحالي لمشاريع النظام وتوجّهاته منذ تفشي فيروس كورونا مطلع العام الماضي، لتكريس وضعه الاستثنائي كصندوق «شبه سيادي»، مُعفى من جميع أدوات الرقابة والمشاركة في تمويل الدولة، ويمكنه استثمار مداخيله في مشاريع يملكها بصفة مستقلة عن الحكومة. ويزاحم الصندوق الشركات الحكومية والقطاع الخاص في بعض الأنشطة، بحجة أن إسهاماته «ذات هدف تنموي»، خصوصاً أن قانونه يسمح له بإقامة مشاريع تنموية تقوم عليها شركات جديدة مملوكة ملكية تامة للصندوق، أو يساهم في رأس مالها.

وحول تفاصيل التعديل وأهدافه، تكشف مصادر حكومية لـ«العربي الجديد» أن التعديل الجديد يمنح بالأساس للصندوق الأولوية لقيادة العمل الأهلي في مصر، من منظور النظام، وليس بالمعنى التقليدي للعمل الأهلي. ويقضي ذلك بموازاة مسار عمل الصندوق لممارسات الحكومة، ولا يكون نابعاً من المجتمع كشريك للدولة في التنمية. ووفقاً للتعديل لن تكون أي منظمة أهلية، حتى تلك التابعة للمخابرات العامة ومختلف الأجهزة الحكومية، قادرة على منافسة «صندوق تحيا مصر» في أي مجال. ويتعلق التعديل أيضاً بثلاث مسائل مهمة برغب النظام في طيّها نهائياً وعدم إثارة الجدل بشأنها مستقبلاً. المسألة الأولى مرتبطة بغياب الرقابة والتحصيل الضريبي عن التبرّعات الضخمة التي تنهال على الصندوق من رجال الأعمال. ويرى البعض أنها باتت بمثابة «قرابين» لضمان السلامة والاستمرار في العمل بمختلف المشاريع مع الأجهزة، وبصفة خاصة الجيش.

أما المسألة الثانية فهي مواكبة التوسّع الكبير في الأملاك الخاصة بالصندوق بمختلف أنواعها؛ عقارية ومنقولة، خصوصاً مع وجود اتجاه لتخصيص مساحات من الأرض في قرى مختلفة للشركات التابعة للشركة القابضة الجديدة التي أنشأها الصندوق العام الماضي، لاستغلالها في إقامة مشاريع صغيرة ومتوسطة ستؤجر للمواطنين وتبقى ملكيتها قائمة في النهاية للصندوق. ويسجل الصندوق ملكيته للمنشآت والأجهزة والأدوات المستخدمة في عدد كبير من المشاريع التي بدأ تنفيذها بالفعل، مثل تنظيم قوافل لتوزيع مواد غذائية وملابس وتجهيزات تكفي مليون مواطن، ومساعدة ودعم ألفي فتاة للزواج، وتنظيم قوافل طبية، وتوزيع أجهزة غسيل كلوي، وكراسي متحركة للمعاقين، وحضانات للأطفال.

وعلى الرغم من الطابع الإنساني لتلك المبادرات، إلا أن تعدّد تقديمها كبديل لدور الدولة، ومكمّل لدور الجيش في التنمية، مع الابتعاد التام عن الرقابة، يطرح تساؤلات عديدة حول كفاءتها وسلامة تسييرها. وتتمحور التساؤلات حول سهولة تدفق وإنفاق الأموال إلى الصندوق ومنه، ومؤتمراً بقرارات السيسي، عبر إدارة جرى تحديثها مرات عدة لتصبح مكونة من الشخصيات الموثوقة بعد استبعاد الشخصيات الاقتصادية المعروفة، التي كان الصندوق معتمداً عليها في بدايته.

وتفيد المصادر بأن ما تم إنفاقه خلال السنوات الماضية من «صندوق تحيا مصر لا يمثل نسبة كبيرة من حجم ما تدفق عليه من تبرعات، تحديداً في الفترة الأولى من إنشائه بين عامي 2014 و2016». وتشير إلى أن حصيلة الصندوق تخطت حالياً 43 مليار جنيه (2,8 مليار دولار)، سواء مع التبرعات أو حصيلة الاستثمارات، علماً بأن السيسي كان يتحدث عن أمله في أن يجمع 100 مليار جنيه (6,3 مليارات دولار) على الأقل في السنوات الثلاث الأولى.

أما المسألة الثالثة فمتعلّقة بتأمين جميع مصاريف الصندوق بالتبرعات والإنفاق بشأن لقاحات كورونا وإعفائها من الرسوم والضرائب الجمركية، والتي أصبح الصندوق هو المتحكم الأول فيها، متقدماً على وزارة الصحة، ومستأثراً بالجوانب المالية. ويستند في ذلك إلى إعلان الحكومة في مايو/ أيار الماضي إسناد الملف كاملاً إلى الصندوق، بعيداً عن السلطة التنفيذية ممثلة في الوزارة، بعد نحو ستة أشهر من اشتراك اللجنتين في جمع التبرعات لهذا الغرض، وذلك على خلفية رفض بعض رجال الأعمال التبرع للصندوق مباشرة، واشتراط التبرّع للوزارة وتوقيع اتفاقيات معها تضمن توزيع نسبة من كميات اللقاح التي تساهم تبرعاتهم في شرائها، على العاملين في مؤسساتهم وشركاتهم. وهو ما حدث مع رجل الأعمال هشام طلعت مصطفى، وعدد آخر من رجال الأعمال، الذين كانوا يعتبرون أن التعامل مع وزارة الصحة سيكون أكثر مؤسسية، وسيمنحهم أيضاً من تحقيق استفادة مباشرة فور تلقي اللقاحات المطلوبة.

وبموجب هذا التوجيه تم نقل جميع التبرعات التي سبق أن تلقتها وزارة الصحة من رجال الأعمال إلى «صندوق تحيا مصر»، الذي لا يراقبه إلا رئيس الجمهورية مباشرة، المسؤول عن تمويل العمليات التي تقوم بها هيئة الشراء الموحد التابعة عملياً للقوات المسلحة. بالتالي فإن التعامل مع هذا الملف سيكون بحسب المصادر الحكومية «عسكرياً من الألف إلى الياء»، وبصورة «ربما لا تحقق الفوائد المرجوّة لرجال الأعمال»، بما يصعّب التكهن بمدى استعدادهم لإنفاق المزيد من الأموال في هذا الصدد.

وأبرز شخصية في إدارة الصندوق حالياً هو أمين اللجنة التنفيذية للصندوق، اللواء محمد أمين نصر. ويرأس اللجنة رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، باعتباره الوزير المختص بحقيبة الاستثمار. ونصر هو العنصر الوحيد الباقي في إدارة شؤون الصندوق منذ إنشائه (في يونيو/حزيران 2014) حتى الآن.

> يعبّر التعديل الجديد عن استمرار توسيع سلطات هذا الصندوق

> نُقلت التبرعات التي تلقتها وزارة الصحة إلى الصندوق

يموّل الصندوق مشاريع عدة في البلاد (فرانس برس)

حياة مقبوض عليها في شمال غربي سورية

«هيئة تحرير الشام»... حكم الظلامية

يسوء الوضع في الشمال الغربي من سورية، تحت حكم «هيئة تحرير الشام»، التي تفرض «قوانينها» على السوريين في كل مجالات الحياة، بالإضافة إلى قبضتها الأمنية، ونزعتها الإقصائية

عيسى سميسم

يزداد الوضع في الشمال الغربي من سورية، حيث تسيطر «هيئة تحرير الشام» («جبهة النصرة» سابقاً)، سوءاً، مع تدخل «الهيئة» بأدقّ تفاصيل حياة المواطنين وفرضها عليهم رؤيتها المتشددة، والتي تُذكّر بممارسات تنظيم «داعش». ولم يعد الأمر يقتصر على قمع حرّية التعبير والرأي السياسي في المنطقة، وملاحقة الناشطين بسبب منشورات على مواقع التواصل الاجتماعي، بل تتدخل «الهيئة» لتفرض على المواطنين كيفية لباسهم أو قصّ شعرهم، وطريقة سيرهم في الأماكن العامة، كما تمنعهم من ممارسة أبسط حقوقهم، كإقامة الأفراح في صالات عامة. وتتقاضى «الهيئة»، من ضمن ممارساتها، مبالغ مالية كإتاوات من معظم أصحاب المهن، وذلك تحت مسّميات مختلفة، كما تعمد إلى مصادرة أملاك من تشاء من المواطنين الذين لا يعيشون تحت سلطتها، معتبرة بيوتهم غنائم حرب تقوم بتوزيعها على مواليها.

وتكثر في مناطق سيطرة «هيئة التحرير الشام»، حوادث اعتقال ناشطين برزوا في انتقادهم على وسائل التواصل الاجتماعي، لأداء أجهزة «الهيئة» الأمنية أو الإدارية إزاء العديد من الملفات الغير متصلة مباشرة بالحياة المعيشية لنحو أربعة ملايين مدني سوري، يُحكمون من قبل هذه الهيئة.

ويشرح مصطفى كمال س.، الذي يعمل حلّاقاً في مدينة الدانا (إدلب) الخاضعة لسيطرة «هيئة تحرير الشام»، أن عناصر لجنة «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، التابعة لها، يقومون بشكل دائم بمداهمة محلات الحلاقة، مهددين بإغلاقها إذا لم تلتزم بـ«الحلاقة الشرعية». ويضيف مصطفى، في حديث لـ«العربي الجديد»: «يتدخلون بشكل قصّات الشعر، وحتى بشكل اللحية، إذ يطلبون أن يكون الشعر متساوي الطول، وإلا أصبح اسمه «قزعاً» (حلق بعض الشعر وترك البعض الآخر) محرماً على الشباب القيام به، كما يقومون بأخذ إتاوات من كل أصحاب المحلات تحت مسمى «العسس»، أي مقابل الحراسة الليلية للمحلات، علماً أنهم لا يقومون بحراسة أي محل، فيما تنتشر عمليات السرقة التي لا يفعلون أي شيء لوقفها، طبعاً إضافة إلى ضريبة النظافة وضرائب بمختلف المسميات».

أما ميس ع.، المقيمة في مدينة إدلب، فتؤكد لـ«العربي الجديد»، أن لجنة «الفلاح» التابعة لـ«الهيئة»، تتدخل بلباس النساء، وحتى البنات من عمر التسع سنوات، إذ تفرض على الجميع ارتداء حجاب وعباءة طويلة حتى القدمين، كما تقوم بالفصل بين الذكور والإناث من طلّاب المدارس والمعاهد والجامعات بدءاً من الصف الرابع الابتدائي. وتضيف ميس التي تعمل مدرسة، أن مراقبي «الهيئة» المنتشرين في كل الدوائر الخدمية، ومنها مديرية التربية، يعرقلون معاملة أي سيّدة يجدون أن لباسها غير شرعي. وتقول: «تمّت عرقلة توقيع معاملة لي في مديرية التربية، لأن عنصراً من الجبهة (الهيئة) قرّر أن جلبابي غير شرعي».

ويبيّن سعيد و.، من مدينة بنش، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «هيئة تحرير الشام تتدخل بكل تفاصيل حياة المواطنين، بدءاً من منع الأعراس في الصالات العامة، ومنع الاختلاط في الأماكن العامة، ومنع كل أنواع التدخين والنرجيلة، وفرض ضرائب على سيّارات المعونة والمحروقات، وعلى أصحاب السيّارات ومولدات الكهرباء والأفران، كما تفرض ضرائب على جميع المحاصيل الزراعية تحت اسم الزكاة». ويضيف في هذا السياق، أن لجنة «الغنائم» تقوم بمصادرة أملاك أي شخص ترك بيته بسبب الحرب وتقوم باستثمارها، ولكنها في الوقت ذاته تغضّ الطرف عن المجرمين الذين يرتكبون جرائم حقيقية، في حال تمّ دفع رشاوى لأشخاص محدّدين ضمن «الهيئة». ويقول سعيد لـ«العربي الجديد»: «أعرف شخصاً كان يقوم بالتجسس لصالح النظام، تم القبض عليه بالجرم المشهود في مدينة الدانا، لكن أفرج عنه لاحقاً بعد دفع مبالغ مالية كبيرة».

تدير «الهيئة» قسماً من محافظة إدلب وبعض محيطها (عمر حاج قدور/فرانس برس)

> تفرض الهيئة على المواطنين كيفية لباسهم أو قصّ شعرهم

ويقرّ مصدر إعلامي مطلع على ما يدور داخل «هيئة تحرير الشام»، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأن «الهيئة مثلها مثل كل الأطراف، لا تقبل بالرأي الآخر ولا تحتمله»، لافتاً إلى «عدم وجود حرّيات سياسية في كل أنحاء سورية، فالجميع يعتمد مبدأ إما معنا أو ضدّنا». وعن طريقة التعامل مع المعتقلين بسبب منشور ما على وسائل التواصل، أو بسبب انتقاد علني لـ«الهيئة» في مناطق نفوذها، يوضح المصدر أن هؤلاء «يخضعون للتحقيق للحصول على دليل لما قالوه عن أي جهاز من أجهزة الهيئة»، مشيراً إلى أن «إطلاق التهم من دون دليل ربما يستدعي عقوبة»، من وجهة نظر «الهيئة». وأضاف أنه «في الآونة الأخيرة، بات متاحاً للمتهمين توكيل محامين للدفاع عنهم. إن الهيئة تحاول محو صورة رسخت في الأذهان عن سلوك جهازها الأمني، في محاولة لإقناع المجتمع الدولي بأنها ليست مشكلة، بل جزء من الحل السوري».

من جهته، يرى نقيب «المحامين السوريين الأحرار»، غزوان قرنفل، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «الهيئة تقود إمارتها بأدوات أمنية»، مضيفاً أن «كلّ إدارة أمنية هي بالضرورة بحالة خصام وقطيعة مع الحريات». ويبيّن قرنفل أنه «لا توجد مؤسسة قضائية في منطقة نفوذ الهيئة»، لافتاً إلى «وجود مجموعة مشايخ أو ملتحين، مرجعيتهم في الحكم فهمهم الخاص للدين.». ويشير إلى «أنهم يحكمون في بعض القضايا الجنائية من منظور إسلامي وفق قولهم، لكن في أمور أخرى يعتمدون على القوانين السورية، على الرغم من عدم تصريحهم بذلك». ويشدد قرنفل على أن «لا ضمانات لمحاكمات عادلة، فالمحامون مهمشون»، مشيراً إلى أن «مناطق الهيئة تعج بالسجون، حيث التعذيب جزء من ممارسات الأدوات الأمنية». وبرأيه، فإن الحال تنسحب على مناطق فصائل المعارضة أو النظام أو «قوات سورية الديمقراطية» («قسد»).

وتدير «هيئة تحرير الشام» الشمال الغربي من سورية، الذي يضم قسماً من محافظة إدلب وبعض محيطها، عبر حكومة «الإنقاذ»، بينما يتولى الجانبَ الأمني جهاز يضم آلاف العناصر، ومرتبط بشكل مباشر مع قيادة «الهيئة»، وعلى رأسها أبو محمد الجولاني.

ويلفت عرابي عبد الحي عرابي، وهو خبير مختص في الجماعات الإسلامية، في حديث لـ«العربي الجديد»، إلى أن «أي سلطة جديدة تتشكل في ظل ظروف غير عادية، تميل إلى الديكتاتورية». ويتابع: «من هذا المنطلق، نرى أن هيئة تحرير الشام تميل إلى الإقصاء، لأن الأوضاع غير مستقرة، ولديها أعداء كثراً، فيما هناك تيار سلفي داخل الهيئة».

وفي السياق، يبيّن رئيس «المنظمة السورية لحقوق الإنسان»، فضل عبد الغني، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «حال الحريات في مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب ومحيطها، مزرية بشكل عام». ويوضح أنه «لا يوجد فصل بين السلطات، فالجانب القضائي مسيطر عليه عسكرياً وأمنياً، ومن ثم لا استقلالية له، وهذا القضاء يحكم وفق قوانين وضعتها الهيئة نفسها، أي إنها قوانين محصورة ضمن فكر هذه الجماعة، وهذا يعدّ كارثة في مجتمع متعدد». كما يؤكد حصول اعتقالات تعسفية في مناطق سيطرة «الهيئة»، حيث «لا سلطة قضائية ولا مذكرات اعتقال». ويشدّد على أن «الحال ذاتها تنطبق عند النظام السوري الذي قتل 14300 سوري تحت التعذيب، ولم يُحاسبه أحد».

وعلى صعيد الحرّيات، وفي مقدمها حرية التعبير، يبيّن عبد الغني وجود «خلل كبير» في هذا الصدد، إذ «لا يجرؤ أحد في شمال شرقي سورية على نقد ممارسات هيئة تحرير الشام من دون تعرضه لمضايقات أو اعتقال أو تهديد». ويعتبر كذلك أن هذا الوضع «شبيه بما يحصل داخل مناطق النظام، حيث التوحش والكبت». وبالعموم فلا مكان للحرية السياسية في الشمال الغربي من سورية»، برأيه، حيث «لا توجد انتخابات أو تداول للسلطة، وهناك تمييز على أساس الدين، تماماً كما يوجد تمييز لدى النظام على أساس طائفي». ومن أكثر قرارات هيئة تحرير الشام تخلّفاً، ذلك الذي أصدرته قبل أيام قليلة، «جامعة إدلب» التابعة لوزارة التعليم العالي في «حكومة الإنقاذ»، والتي تعتبر تابعة لـ«الهيئة»، والذي يمنع اختلاط الذكور والإناث على وسائل التواصل الاجتماعي.